مجلة الشهاب • المجلد: 08، العدد: 01 (2022م) • ص ص 63 - 76
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)

# المعجم القرآني: الحدود الفاصلة بين الكلمة والمصطلح

## *Quranic lexicon: the boundaries between word and term*

**ط.د/ رضوان قروط** *

كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1 (الجزائر)

Kerroutradouane442@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/20 تاريخ القبول: 2022/03/13 تاريخ النشر: 2022/03/15

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

**الملخص**: لقد كانت المفردة القرآنية محور الدراسات القرآنية منذ نزول القرآن، ولا تزال إلى يومنا هذا، وكان هذا التناول متمايز الأسباب، والغايات، والوسائل، والمناهج.

ومن المناهج الحديثة منهج الدراسة المصطلحية لألفاظ القرآن الكريم، وموضوعها المصطلح القرآني، لكن هذا الطرح مبني على أسس معرفية لعلم المصطلح الحديث، ومن أهم هذه الأسس التفريق بين الكلمة والمصطلح، وهذا الفرق ألقى بظلاله على الدراسة المصطلحية لألفاظ القرآن الكريم؛ فهل هناك حدود حقيقية فاصلة بين الكلمة والمصطلح أم هي حدود وهمية؟

لقد تناولت جانبا من هذه الحيثية فبدأت بالتعريف بالمعجم لغة ثم اصطلاحا؛ وهو: الرصيد الشامل لكل ما يستعمله أفراد جماعة لغوية؛ ويسمى المعجم اللساني وهو ينقسم إلى: معجم عام قوامه الألفاظ العامة (الكلمات)، ومعجم خاص وقوامه الألفاظ الخاصة (المصطلحات)، ثم من هذا المدخل فصَّلت في ماهية المعجم القرآني، وتفرع البحث في مسألة تصرف الشرع في ألفاظ اللغة، وفرَّقت بين العرفية العامة والعرفية الخاصة؛ وخلصت في الأخير إلى أن معجم القرآن معجم عام ذو سمة عرفية ترجع إلى عرف المتكلم وما يناسبه من المعاني.

**الكلمات المفتاحية**: المعجم القرآني؛ المصطلح القرآني؛ الدراسة المصطلحية.

**Abstract:** The Quranic words have been the focus of Quranic studies since the revelation of the Quran, and it continues to this day. This approach was differentiated in reasons, goals, means and methodologies .

One of the modern methodologies is the terminology of the Quran, the subject of which is the Quranic terms, but this approach is based on the knowledge of modern terminology and one of these principles is the distinction between the word and the term, this distinction has actually cast a shadow on the terminological study of the Quranic words ; hence is there a real border between the word and the term or is it a phantom border?

The researcher has chosen to study a specific aspect of the topic and began with the definition of lexicon based on language and terminology which are the cumulative knowledge of the members of a language group ; it's called a lexicon and it's divided into: a general lexicon consisting of general words (words) and a special lexicon with special words (phrases). From this entry, the resea

* المؤلف المراسل.

rcher elaborated on the meaning of the Quran lexicon; Lastly, he concluded that the Quran Dictionary was a general lexicon with a customary character that was due to the knowledge of the speaker and the appropriate meaning.

**Keywords**: *Quranic lexicon*; Quranic Terms; Terminology.

## 1. مقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل خير كتبه على خير رسله، واختار العربية لنظام ألفاظه، وربك فعال لما يريد، وصلى الله على محمد الذي كان خلقه القرآن ، وآله وأصحابه الذين اصطلحت قلوبهم على نور آياته، ومصابيح بيناته؛ أما بعد:

فقد شهد العصر الحديث بتلاحق أحداثه، وتوالي محدثاته، محنة للعقل المسلم، فرضت عليه تساؤلات وجودية عن سبب هذا التقهقر الحضاري، وكان من بين الرؤى التي تداعى من أجلها المصلحون ضرورة العودة إلى المنبع الأصل إلى النص القرآني، وضرورة التجديد في القراءة والفهم، فظهرت اتجاهات ومدراس ومناهج، وتباينت الأدوات والمناهج، وكان من بين المناهج المحدثة الجديد الوافد فقرئ النص باستعمال المناهج الغربية كالبنيوية، والتفكيكية، والتاريخية ما فتح الباب لقرمطة عصرية لنص القرآن الكريم ، فظهرت بسب ذلك دراسات بمناهج تجديدية للوقوف أمام هذا الطوفان التأويلي لعل من أبرزها منهج الدراسة المصطلحية للقرآن الكريم، التي تتخذ المصطلح القرآني محورا لدراساته.

على أن هذا المنهج فيه إشكالات منهجية كون أدواته المنهجية سليلة علم الدراسة المصطلحية الوافدة، ما ينقل إشكالاتها إلى واقع هذه الدراسة ومن أهمها على الإطلاق الحدود بين الكلمة والمصطلح وهل هناك حدود حقيقية أم أنها حدود وهمية ، ما استدعى الباحث أن يجعل هذا الحيثية مدار الدرس والتحليل والنقد في بحث بعنوان: المعجم القرآني؛ الحدود الفاصلة بين الكلمة والمصطلح- دراسة تحليلية نقدية-

فموضوع الدراسة المصطلحية للقرآن الكريم هو المصطلح القرآني، وفيه لابد من الإجابة عن الإشكالية التالية: هل ألفاظ القرآن الكريم هي ألفاظ من المعجم العام أم ألفاظ من المعجم المختص؟

وقبل الخوض في هذه المسألة؛ نبين ماهية المعجمين لغة واصطلاحا.

## 2. المعجم القرآني الأسس المعرفية

إن الاهتمام بالمفردات القرآنية يعود إلى نزول القرآن فقد كانت مدار التبين من الصحابة، والبيان والتبيين من الرسول ﷺ؛ قال ابن تيمية:"يجب أن يعلم أن النبي ﷺ بَيَّنَ لأصحابه معاني القرآن، كما بين لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[1]. يتناول هذا وهذا، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرؤوننا القرآن كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات، لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل."[2].

بهذا نعرف أن الامتثال لعقائد القرآن الإيمانية، وشرائعه العملية متوقف على فقهه وفهمه، ومن ذلك الوقوف على معاني ألفاظه وبيان مفرداته.

إن هذا الاهتمام بمفردات القرآن يأخذ شكلا آخر في عهد التابعين تمثل في أسئلة التابعين للصحابة عن معاني غريب القرآن من ذلك أسئلة نافع بن الأزرق لابن عباس،و قراءة مجاهد بن جبر تلميذ ابن عباس التفسير عنه، ولا شك أن من بين أنواع التفسير التي أخذها عنه التفسير اللفظي؛ الذي يعتمد على بيان المفردات.

وفي عصر التدوين كان علماء اللغة سابقي الحلبة في هذا المضمار منهم : أبو عبيدة معمر بن المثنى، في كتاب مجاز القرآن، وتبعه على ذلك ثلة من علماء اللغة؛ كالفراء، والأخفش، والزجاج، وغيرهم، والاهتمام بالألفاظ القرآنية كان منثورا في المدونات التفسيرية في العصور الأولى؛ فابن جرير مثلا له تحقيقات، وبيان مستوعب لكثير من ألفاظه؛ إذ معرفة مفردات القرآن أحد العلوم التي يحتاجها المفسر، ثم تخصص النظر في ذلك، وخُصّصت له كتب مفردة تعنى ببيان غريبه؛ ككتاب ابن عزيز السجستاني، والمفردات للراغب الأصفهاني، ولابد أن نشير إلى اعتناء أصحاب الوجوه والنظائر بالمفردات التي تناولت الألفاظ القرآنية؛ من جهة وجوهها، ونظائرها في القرآن.

ولا يزال البحث في المفردات القرآنية إلى يوم الناس هذا؛ إذ ظهر في الأزمان المتأخرة ما يسمى بالتفسير الموضوعي، وهو في أحد أنواعه يهتم بدراسة موضوع يدور حول لفظة من ألفاظ القرآن الكريم، وأحدث الأبحاث، والدراسات التي تهتم بالمفردة القرآنية هي: الدراسة المصطلحية التي تجعل المصطلح القرآني -كما تطلق عليه الدراسة- محور بحثها متوسلة إلى ذلك بمناهج لسانية.

وسبب الاهتمام بالمفردات القرآنية؛ أنها المفاتيح الأساسية التي من خلالها يولج إلى فهم القرآن، وتبين معانيه؛ يقول الراغب في مفرداته:" وذكرت أن أول ما يحتاج يشتغل به علوم القرآن اللفظية، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني مفردات القرآن في كونه من أوائل المعاون لمن يريد أن يبنيه، وليس ذلك نافعا في علم القرآن فقط؛ بل هو نافع في كل علم من علوم الشرع."[3].

**1.2. المعجم لغة:**

المعجم اسم مفعول، أو مصدر ميمي من أعجم، وأصل مادته كما قال ابن فارس في المقاييس تدور على ثلاثة معاني: "(عَجَمَ) الْعَيْنُ وَالْجِيمُ وَالْمِيمُ ثَلَاثَةُ أُصُولٍ: أَحَدُهَا يَدُلُّ عَلَى سُكُوتٍ وَصَمْتٍ، وَالْآخَرُ عَلَى صَلَابَةٍ وَشِدَّةٍ، وَالْآخَرُ عَلَى عَضٍّ وَمَذَاقَةٍ"[4].

والمعنى الأول الذي هو: السكوت والصمت؛ هو المعنى المسند إلى العجماوات من البهائم، والحجارة؛ قال في الصحاح:"والعَجْماءُ: البهيمةُ. وفي الحديث: "جُرحُ العَجْماءِ جُبارٌ". وإنَّما سمّيت عَجْماءَ لأنَّها لا تتكلَّم. فكلُّ من لا يقدر على الكلام أصلاً فهو أعجم ومستعجم."[5].

"والأعجم من الموج: الذي لا يتنفّس، أي لا ينضَح الماء ولا يُسمع له صوت. وصلاة النهار عَجْماءُ، لأنّه لا يُجهر فيها بالقراءة"[6].

"ويقولون استعجمت الدار عن رد الجواب كما قال الشاعر: صَمَّ صَدَاهَا وَعَفَا رَسْمُهَا ... وَاسْتَعْجَمَتْ

عَنْ مَنْطِقِ السَّائِلِ."[7].

أما المعنى المسند لما يعقل؛ فإنه معنى أوسع من السكوت، والصمت؛ فهو كلام من صفته أن يكون خلاف الإبانة، والإعراب فكأنه بإبهامه نزل منزلة من لا يتكلم، أو لا يقدر عليه؛ قال الراغب في المفردات: " العُجْمَةُ: خلافُ الإبانة، والإِعْجَامُ: الإبهام"[8].

نلمس من المعنيين أن ابن فارس انتقل من المعنى المسند إلى العجماوت، فنَزَّلَ من لا يبين عن نفسه منزلتها، وأما الراغب فَنَزَّلَ العجماوت منزلة من لا يبين عن نفسه. قال:" والعَجَمُ: خلاف العَرَبِ، والعَجَمِيُّ منسوبٌ إليهم، والأَعْجَمُ: من في لسانه عُجْمَةٌ، عربيّا كان، أو غير عربيّ، اعتبارا بقلّة فهمهم عن العجم. ومنه قيل للبهيمة:عَجْمَاءُ"[9].

ويتبين أن المعنى القريب؛ أن يقال: العجمة خلاف الإبانة كان ذلك لعدم الكلام أو لوجوده مع إبهامه.

قال في الصحاح:" والأعجم أيضا: الذي لا يُفصح ولا يُبين كلامَه، وإن كانَ من العرب"[10].

وجاء في وصف الكلام: "أعجمت الكلام ضد أعربته"[11]. فكلام معجم من باب اسم المفعول؛ أي غير بين، أو من باب المصدر؛ أي فيه إعجام أي إبهام كما مر آنفا.

وجاء في وصف الكتابة: "أعجمت الكتابة أزلت عجمتها"[12]. على اعتبار أن صيغة أفعل تأتي للإثبات كما في وصف الكلام؛ كما تأتي للسلب، والإزالة كما في وصف الكتابة . وجعله ابن فارس من المعنى الثالث من معاني عجم؛ وهو العض، والمذاق، بجامع التأثير والأثر؛ قال:" فَأَمَّا إِعْجَامُ الْخَطِّ بِالْأَشْكَالِ فَهُوَ عِنْدُنَا يَدْخُلُ فِي بَابِ الْعَضِّ عَلَى الشَّيْءِ لِأَنَّهُ فِيهِ، فَسُمِّيَ إِعْجَامًا لِأَنَّهُ تَأْثِيرٌ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى."[13].

بقي من المركبات القريبة الصلة بالمعجم؛ قولهم : حروف المعجم؛ قال صاحب الصحاح:" والعَجْمُ: النَقْطُ بالسواد، مثل التاء عليه نقطتان. يقال: أعجمت الحرف. والتَعْجيمُ مثله، ولا تقل عجمت. ومنه حروف المعجم، وهى الحروف المقطعة التي يختص أكثرها بالنقط من بين سائر حروف الاسم، ومعناه حروف الخط المعجم، كما تقول: مسجد الجامع وصلاة الأولى، أي مسجد اليوم الجامع وصلاة الساعة الأولى. وناس يجعلون المعجم بمعنى الإعجام مصدرا، مثل المخرج والمدخل، أي من شأن هذه الحروف أن تعجم..."[14].

### 2.2. المعجم اصطلاحا:

قبل الكلام على المعجم اصطلاحا، يحسن أن ننبه إلى أن مصطلح المعجم، في تطوره التاريخي مر بعدة مراحل؛ فهو في استعماله المتصل بأفعال الكلام، والكتابة، إما اسم مفعول معجم بمعنى غير بين، ومبهم، أو مصدر يعني ما شأنه الإعجام، وهو ضد الإبانة، أو يكون في الكتابة خاصة بمعنى إزالة الإعجام، ثم أطلق على الحروف المقطعة حروف المعجم؛ أي حروف الخط المعجم تغليبا لما يُعْجَم على ما لا يُعجَم، وهو في هذا كله يدور على معنى سلب العجمة.

وإذا علمنا أن الخط العربي انتقل من الإهمال إلى الإعجام لغرض البيان، والوضوح، وإزالة الإشكال؛

فرتبت الترتيب المعروف الذي يخالف الترتيب الأبجدي، أو الترتيب الصوتي؛ فيقال مرتب على حروف المعجم.كما قال الجوهري:" أما بعد فإني قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة...على عدد حروف المعجم وترتيبها."[15].

ولا يعزب عنا أن هذا الترتيب دخل في كثير من متون اللغة، والحديث، والتراجم، والتاريخ فسميت معاجم لترتيبها على حروف المعجم. على أن كثيرا مما يطلق عليه معاجم لغوية بالمصطلح الحديث، كان يسمى كتب اللغة ومتون اللغة ما يقابل النحو الذي يعنى بالتراكيب، وتسمى تلك الكتب بأسماء من نحو الصحاح، أو التهذيب، أو المحيط، أو القاموس، وإنما كان استعمال المعجم في الأزمان المتأخرة كالمعجم الوسيط.

فيطلق المعجم في الدراسات اللغوية الحديثة ويراد به:

الأول: الرصيد الشامل لكل ما يستعمله أفراد جماعة لغوية ما يسمى (المعجم اللساني).( **lexicologie**).

الثاني: رصيد جزئي من الوحدات المعجمية يؤخذ من المعجم اللساني؛ ويسمى (المعجم المدون/ القاموس) (**Dixtionnaire**) .[16].

والذي يعنينا في بحثنا هو الأول وهو المعجم اللساني وهو ينقسم إلى قسمين:

المعجم العام: وهو رصيد الألفاظ العامة.

المعجم المختص: وهو رصيد الألفاظ المختصة التي هي المصطلحات.[17]

وبين المعجمين خصائص مشتركة وأخرى متمايزة.

فمما يميز الألفاظ العامة أو الكلمات: الدلالة الإيحائية- الاشتراك- الوظيفة الأدبية.

ومما يميز المصطلحات: ذاتية الدلالة- أحاديتها- خصوصيتها- الانتماء إلى حقل مفهومي قابل للضبط والتحديد، قابلية التعريف المنطقي.[18]

ويشترك كلا من الكلمة (الألفاظ العامة)، والمصطلحات؛ في الخصائص الآتية:

الانتماء المقولي- التأليف الصوتي- البنية الصرفية- الدلالة – التفرد- التولد.[19]

### 3.2. الوجود الحقيقي للمعجم:

المعجم اللساني بشقيه هو معجم موجود بالقوة، أما الموجود بالفعل هو الكلام، والكلام مركب من المفردات التي هي عماد المعجم اللساني؛ إذن فإن الظهور الحقيقي، والوجود العيني لوحدات المعجم إنما هو من خلال انتظامها في الكلام، فلا توجد المفردات إلا من خلال إسنادها، أو إسناد إليها، وإذا كان وجودها الحقيقي لا يكون إلا من خلال التركيب؛ كان للتركيب اليد العليا في ضبط الدلالة للكلمة، أو المفردة، وإذا كانت ظاهرة الاشتراك هي مظهر لتجريد المفردة من التركيب؛ فإن الوجود الحقيقي للكلمة أعني التركيب يمنع هذا الاشتراك، وهو أول مدرج البيان إذ كان طريقا لإزالة اللبس والإشكال .

إن ثاني مظاهر الوجود الحقيقي للمفردة بعد التركيب؛ هو كونها صادرة عن متكلم ، فالكلام باعتبار وجوده الحقيقي مضاف إلى متكلم ،و المتكلم أحد الموارد الهامة في تحديد المعنى وهذا يقودنا إلى الحديث عن

المعجم الفردي (ليس المختص)، فكل متكلم له معجمه الخاص المختار من المعجم العام، وما يعتاده من الخطاب، والمعاني؛ إذ المعجم يجلي صفات المتكلم، وما يناسبه فمعجم العالم يختلف عن معجم الجاهل كما أن معجم من له سلطان، واقتدار؛ كأضراب الملوك والسلاطين يختلف عن معجم العاجز، والتابع، فالكلام باعتبار إضافته لا يكون إلا مختصا بصاحبه، والكلام المطلق (المعجم بقسميه المفردات أو العبارات) المجرد عن الإضافة إلى المتكلم شيء يفرضه الذهن، وليس بشيء ذي وجود حقيقي.

ولعل في تراثنا النقدي ما يبين هذه النقطة ما ذكره الأعلم الشَّنْتَمري في قول امرئ القيس:

فتوسع أهلها أقطا وسمنا *** وحسبك من غنى شبع وري.

أن الأصمعي كان يقول: "امرؤ القيس ملك ولا أراه يقول هذا، فكأنَّ الأصمعي أنكرها."[20]. وكما أن الوزير أبا بكر عاصم بن أيوب ذكر حين أورد هذه المقطعة أن الأصمعي قال: "امرؤ القيس لا يقول مثل هذا، وأحسبه للحطيئة."[21].

فالشاهد أن الأصمعي أنكر أن تنسب هذه المقطوعة لامرئ القيس؛ لأنه ملك له معجم خاص من الألفاظ والمعاني يناسبه .

وأشبه بهذا ما ذكره ابن خلدون في مقدمته: "ولهذا كان الفقهاء وأهل العلوم كلّهم قاصرين في البلاغة، وما ذلك إلّا لما يسبق إلى محفوظهم، ويمتلئ به من القوانين العلميّة، والعبارات الفقهيّة الخارجة عن أسلوب البلاغة، والنّازلة عن الطّبقة لأنّ العبارات عن القوانين والعلوم لا حظّ لها في البلاغة؛ فإذا سبق ذلك المحفوظ إلى الفكر، وكثر، وتلوّنت به النّفس جاءت الملكة النّاشئة عنه في غاية القصور، وانحرفت عباراته عن أساليب العرب في كلامهم. وهكذا نجد شعر الفقهاء، والنّحاة، والمتكلّمين، والنّظّار وغيرهم، ممّن لم يمتلئ من حفظ النّقيّ الحرّ من كلام العرب. أخبرني صاحبنا الفاضل أبو القاسم بن رضوان كاتب العلامة بالدّولة المرينيّة قال: ذكرت يوما صاحبنا أبا العبّاس بن شعيب كاتب السّلطان أبي الحسن وكان المقدّم في البصر باللّسان لعهده فأنشدته مطلع قصيدة ابن النّحويّ ولم أنسبها له وهو هذا:

لم أدر حين وقفت بالأطلال ... ما الفرق بين جديدها والبالي

فقال لي على البديهة: هذا شعر فقيه، فقلت له: ومن أين لك ذلك، فقال: من قوله ما الفرق؟ إذ هي من عبارات الفقهاء، وليست من أساليب كلام العرب، فقلت له: لله أبوك إنّه ابن النّحويّ."[22].

فالفقيه والمشتغل بعلم الكلام يغلب على معجمه اصطلاحات وعبارات فنه، والمقصود أن لكل متكلم معجما ينهل منه يناسب حاله مما له فيه تصرف.

بل كانت المعرفة لألفاظ النبي ﷺ، والدُّربة عليها فيصلا للمحدثين في نقد المتن، والتمييز بين ما هو من كلام النبوة مما هو منحول و مختلق ، فمعجم الألفاظ النبوية يختلف عن غيره؛ وممن نبه على هذه النكتة ما ذكره صاحب تنزيه الشريعة عن الشَّيْخ تَقِيّ الدِّين ابْن دَقِيق الْعِيد:" وَكَثِيرًا مَا يحكمون بِالْوَضْعِ بِاعْتِبَار أُمُور ترجع إِلَى الْمَرْوِيّ وألفاظ الحَدِيث. وَحَاصِله يرجع إِلَى أَنه حصلت لَهُم لِكَثْرَة مزاولة أَلْفَاظ

النَّبِي هَيْئَة نفسانية وملكة قَوِيَّة يعْرفُونَ بهَا مَا يجوز أَن يكون من أَلْفَاظ النُّبُوَّة وَمَا لَا يجوز."[23].

ويوضح ابن القيم هذه الميزة لألفاظ النبي ﷺ، وهذا المعجم؛ فيقول عن معرفة الحديث الموضوع :"ومنهَا: أَنْ يَكُونَ كَلامُهُ لا يُشْبِهُ كَلامَ الأَنْبِيَاءِ، فَضْلا عَنْ كَلامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي هُوَ وَحْيٌ يُوحَى؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى:﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [24]؛ أَيْ وَمَا نُطْقُهُ إِلا وَحْيٌ يُوحَى فَيَكُونُ الْحَدِيثُ مِمَّا لا يُشْبِهُ الْوَحْيَ بَلْ لا يُشْبِهُ كَلامَ الصَّحَابَةِ."[25].

وليس ذاك مقتصرا على الألفاظ، بل تدخل فيه بعض الأساليب العربية التي يستعملها متكلم دون آخر، ولعل أوضح مثال على ذلك القرآن الكريم؛ قال محمد الأمين الشنقيطي في ذكر بعض الأساليب التي تستحسن عند الشعراء، أو الأدباء، ولا يجوز نسبتها لكلام الله عز وجل:"فمن ذلك ما يسميه علماء البلاغة الرجوع، وهو نوع من أنواع البديع المعنوي، وحدَّه الناظم بقوله:

وَسَمّ نقضَ سابق بلاحق ... لِسِرّ الرجوع دُونَ ماحِقِ

فإنه بديع المعنى في اللغة عندهم وهو ممنوع في القرآن العظيم؛ لأن نقض السابق فيه باللاحق إنما هو لإظهار المتكلم الوَلَه والحيرة من أمر كالحب مثلاً، ثم يظهر أنه ثاب له عقله وراجع رشده، فينقض كلامه الأول الذي قاله في وقت حيرته غير مطابق للحق، كقول زهير:

قف بالديار التي لِم يُعْفِها القِدَمُ ... بلى وغَيَّرَها الأرواحُ والدِّيَمُ

...ولا شك أن مثل هذا لا يجوز في القرآن ضرورة....ومن ذلك ما يسميه البلاغيون: إيراد الجد في قالب الهزل، كقول الشاعر:

إِذَا ما تَمِيمِيٌّ أتاك مُفاخرًا ... فَقُلْ عِدِّ عَنْ ذا كيف أكلك للضَّبِّ

فإن قوله: كيف أكلُكَ للضَّبِّ، يظهر أنه هزل وهو يقصد به تعييرهم بأكلهم الضَّب. وهذا من البديع المعنوي، فهو بديع المعنى، مع أنه لا يجوز في القرآن لاستحالة الهزل فيه، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ۝١٣ وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ ۝١٤ ﴾ [26]."[27].

نخلص إلى أن لكل متكلم معجمه الخاص ( العرفي)، أو ما يطلق عليه عرف المتكلم، وليس هو منفصلا عن المعجم اللساني الموجود بالقوة، وإنما يدخل في تكوين هذا المعجم العرفي من جهة الاختيار، والتخصيص (أي غلبة استعمال بعض الألفاظ في معاني مخصوصة) والتركيب، وذلك أن الكلام باعتباره مضافا إلى المتكلم لابد أن يناسب صفات المتكلم، فكلام العالم يختلف عن كلام الجاهل، وكلام المقتدر يختلف عن كلام العاجز إلى غير ذلك من الصفات التي يختص بها كل متكلم.

يجدر بنا تأصيلا لهذه المسألة أن نميز بين مستويين للكلام:

المستوى الأولّ: الكلام الذي هو امتداد للمعجم اللساني العام؛ أي يغترف من هذا المعجم اللساني، فباعتبار النظر إلى المتكلم هو معجم عرفي، يؤثر فيه المتكلم كل بحسبه من حيث الاختيار، والتركيب،

والعادات الكلامية، والعرفية.

المستوى الثاني: الكلام الذي هو امتداد للمعجم المختص، وهذه نسميها اللغة المختصة، ومن سماتها أنها بسيطة وظيفية عمادها المصطلحات و مفاهيمها فيها مجالية محددة مسبقا.

أما المستوى الأول باعتبار الكلام مسندا إلى متكلم، فبالنظر إلى هذا الاعتبار يكمن جانب من الذاتية؛ لأن دلالة الكلام في أحد أوجهها دلالة قصدية، إرادية للمتكلم ، فينظر إلى عرف المتكلم، ومعهوده من المعاني، والألفاظ والتراكيب والسياق.

أما المستوى الثاني؛ وهي اللغة المختصة فيغلب الجانب الموضوعي؛ لأن دلالة الكلام تابع للوظيفة المنوطة بها، وهي تنقيح الحالة التواصلية من أي لبس في الدلالة، فهي اتفاقية أحادية الدلالة على الأقل في المجال الواحد.

ففي الأولى :سياقية لافتقارها إلى التركيب، عرفية لأثر المتكلم فيها من جهة الاختيار والتخصيص.

وفي الثانية: اتفاقية تخضع للتواضع أي هي مواضعة ثانية، مجالية لتعلقها بمجال محدد وطائفة مخصوصة.

### 4.2. هل المعجم القرآني معجم عام أم هو معجم مختص؟

إن القول بأن المعجم القرآني من المستوى الثاني يستلزم أن كثيرا من ألفاظه مصطلحات، ولإثبات هذا الأمر، أو نفيه، ننظر في خصائص اللغة المختصة، والمصطلحات؛ هل هي حاضرة في ألفاظ القرآن الكريم أم لا؟

فالمعنى، أو المفهوم بتعبير المصطلحيين فيها مجالي ثابت للمصطلح داخل النص القرآني، لا يفتقر إلى السياق، بل يحمل على المعنى الاصطلاحي في جميع محاله. ولكن يقع الاعتراض بوجود الألفاظ المشتركة في القرآن الكريم، وهي تحتاج النظر في السياق، أو بصفة عامة الألفاظ التي تتردد بين أكثر من معنى، كالوجوه والنظائر، بل حتى الألفاظ الشرعية يجعلها بعضهم من باب المجمل؛ الذي يتردد بين معنيين لغوي، وشرعي، يحتاج إلى البيان بدليل مرجح، أو قرينة مميزة.

بالإضافة إلى أن اللغة المختصة لغة قطاعية صناعية بعيدة؛ تدق عن فهم عامة الناس، والقرآن وقع الانتفاع به، كل بحسبه فهما، وعملا، وهذا من خصائصه؛ أن يحصل الفهم منه، وإن كانت الفائدة، أو المعاني، تختلف بين المتعلم والجاهل، وطبقات الناس فإنه ميسور للفهم حتى للعربي البسيط، وفهم المعنى على جهة الإجمال لا يتنافى أن يكون في المعنى تفصيل، بخلاف المصطلحات لا يفهم معناها إلا من يقف على مفهومها الدقيق، ولعل هذا من إعجاز القرآن، قال عبد الله دراز في النبأ العظيم: "خطاب العامة وخطاب الخاصة:وهاتان غايتان أخريان متباعدتان عند الناس، فلو أنك خاطبت الأذكياء بالواضح المكشوف الذي تخاطب به الأغبياء لنزلت بهم إلى مستوًى لا يرضونه لأنفسهم في الخطاب، ولو أنك خاطبت العامة باللمحة والإشارة التي تخاطب بها الأذكياء لجئتهم من ذلك بما لا تطيقه عقولهم، فلا غنى لك -إن أردت أن تعطي كلتا الطائفتين حظها كاملًا من بيانك- أن تخاطب كل واحدة منها بغير ما تخاطب

به الأخرى؛ كما تخاطب الأطفال بغير ما تخاطب به الرجال، فأما أن جملة واحدة تلقى إلى العلماء والجهلاء، وإلى الأذكياء والأغبياء، وإلى السوقة والملوك فيراها كل منهم مقدرة على مقياس عقله وعلى وفق حاجته فذلك ما لا تجده على أتمه إلا في القرآن الكريم. فهو قرآن واحد يراه البلغاء أوفى كلام بلطائف التعبير، ويراه العامة أحسن كلام وأقربه إلى عقولهم لا يلتوي على أفهامهم، ولا يحتاجون فيه إلى ترجمان وراء وضع اللغة، فهو متعة العامة والخاصة على السواء، ميسر لكل من أراد ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾ ﴾ [28]"[29].

أما القول بأن المعجم القرآني ينتمي إلى المستوى الأول؛ أي أن لغة القرآن هي من المعجم العام، وهو ذو سمة عرفية، وهو بهذه العرفية لا يستلزم أن ينفصل عن اللغة العامة بحيث يدق عن فهوم الناس، ويدل على أن عرفيته لا تسلبه كونه من المعجم العام الذي يتخاطب به الناس قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾[30]، ويؤكد هذا عقل العرب عن الله أصول الدين على الإجمال. وإن لم يعرف عرف المتكلم. لأن عرف المتكلم يحتاج إلى: الدلالة عليه بالحال، والمقال؛ أي بحال المتكلم، وقصده لأشياء مخصوصة، أو بالمقال، ويوقف عليه بالاستقراء، وتتبع لكلام المتكلم، وفهم العرب حاصل قبل اكتمال التنزيل، والحجة قائمة باليسير من آياته في أول التنزيل على جهة الإجمال .

وكون المتكلم له عرف خاص في بعض ألفاظه؛ لا يستلزم أن لغته لغة مختصة، وإلا لزم أن يكون لكل متكلم لغة مختصة اصطلاحية كما تقدم؛ لأن لكل متكلم معاني، وألفاظ معهودة كما دللنا على ذلك آنفا، وإنما تقبل بنية اللغة هذا العرف لوجود القرائن الدالة على المعنى، وإزالة الإجمال سواء حالية، أو مقالية.

و نرى المتقدمين من العلماء في بيانهم لهذا الباب، وخاصة علماء الأصول؛ يفرقون بين أنواع الحقيقة فيجعلونها ثلاثة أنواع: الحقيقة اللغوية، والعرفية، والشرعية ويجعلون تصرف الشارع في الألفاظ الشرعية؛ كتصرف العرف في ألفاظ اللغة[31].وهنا مسألة يحسن الإجابة عليها حتى يعرف كيفية تصرف الشارع في هذه الألفاظ: هل ورد القرآن، أو الوحي، أو الشرع بأسماء، ومسميات حادثة؟ أم الحدوث للأسماء دون المسميات؟ أم للمسميات دون الأسماء؟

## 3. تصرف القرآن في ألفاظ اللغة:

### 1.3.علاقة اللغة بالواقع:

فباعتبار اللغة أو بعبارة أدق " الوحدات المعجمية من حيث هي صيغ رموز لغوية، أو أدلة يستعملها المتكلم المنتمي إلى جماعة لغوية ما في التعبير عن الظواهر في واقعه الواقعي، أي الواقع المدرك بالحس، وعن البواطن في واقعه الحقيقي، أي الواقع المدرك بالذهن."[32].

فيمكن أن نقول عنها علاقة بين اللغة والواقع، أو بين الأسماء والمسميات، وهي علاقة معقدة إذ "هي في استعمال تلك الجماعة دال (signifant) من اللغة إلى موجود من خارج اللغة ، ذي حيز ما في أفهام أفراد الجماعة."[33].

وبالنظر إلى هذه العلاقة يمكن إجمالها في إحدى العلاقتين الآتيتين:

الأولى: " علاقة مرجعية لأن الوحدات تدل على الموجودات التي في الواقع، وتُعَيِّنُها، فهي إذن علاقة بين دال لغوي ومدلول (signfant) ذي وجود في الواقع، هو المسمى مرجعا (référent ) ."[34].

الثانية: " علاقة غير مرجعية لأن الوحدات المعجمية لا ترجع مباشرة إلى الموجودات في الواقع، بل ترجع إلى مفاهيم. والمفاهيم وحدات دلالية مستقلة عن دلالات الوحدات اللغوية."[35].

يتلخص لدينا أن هذه الوحدات المعجمية باعتبار وجهيها الدال والمدلول لها علاقة بالموجودات تتفرع إلى:

الأول: علاقة بموجود خارجي في الواقع الظاهر مثل قولنا: الشجرة فالدال اللفظي متضمن لمدلول يرجع إلى الشجرة في الواقع.

الثاني: علاقة بموجود ذهني وهي المفاهيم؛ كلية أو جزئية، فالدال اللفظي متضمن لمدلول يحيل على مفهوم ذهني جزئي أو كلي وهو مشترك عقلي منتزع من جزئيات متعددة .

فيمكن تصور العلاقة أنها علاقة بين الاسم (يتضمن الدال والمدلول) والمسمى، وهذا المسمى قد يكون موجودا خارجيا مدركا بالحواس، أو موجودا ذهنيا هي المفاهيم.

"فالمعجم مبني على وحدات متأسسة على ركنين لهما امتداد في الواقع هما الدال والمدلول، فإن الدال – وهو رمز لغوي محض- لا يتحقق إلا بصلته بالمدلول من حيث هو مرجع إلى الوجود الواقعي أو من حيث هو مرجع إلى مفهوم."[36].

يتلخص لدينا أن الأسماء التي هي أدلة لغوية متضمنة لمدلول ما؛ إما يرجع إلى موجود خارجي، أو يرجع إلى موجود ذهني هي المفاهيم، ولا شك أن الموجود الخارجي، والمدلول مختلفان؛ لأن الأول واقعي، والثاني ذهني لكن المفهوم والمدلول متفقان من جهة أن كليهما ذهني؛ يعني المدلول والمفهوم، ومختلفان من جهة كون المفهوم أوسع في موارده من المدلول؛ إذ الأخير يرد من جهة اللفظ، بخلاف المفهوم فهو من جنس العلم موارده كثير لفظية، وغير لفظية، وكون المفهوم قد يشتمل على نسب بين الموجودات.

لنضرب مثلا؛ مفهوم العدل يبنى من جهة تجريد هذا المشترك العقلي من وقائع متعددة يطلق عليها في واقعه اسم العدل فيبنى بها مفهوم العدل. بخلاف المدلول الذي هو الصورة الذهنية التي يثيرها اللفظ وترجع إلى المفهوم الذي قام الشخص ببنائه من موارد متعددة.

### 2.3. هل اللغة صادقة في التعبير عن الواقع؟

وهنا يطرح تساؤل هل اللغة صادقة دائما في الدلالة على الموجودات والمفاهيم، وهذا السؤال قد يعبر عنه هل الألفاظ موضوعةٌ بإزاء الصُوَر الذهنية - أي الصورة التي تَصَوَّرها الواضع في ذِهْنِه عند إرادة الوَضْع - وهنا لا شك أننا نجوز الخطأ عليه لما يعرض لهذا التصور من جهة المدارك، أو من جهة ما يوجب الميل به عن الحقيقة؛ كالهوى وسائر العوارض الصارفة، أو الألفاظ موضوعة بإزاء الماهيات الخارجية الثابتة.

"فذهب الشيخ أبو إسحاق الشيرازي إلى الثاني وهو المختار، وذهب الإمام فخرالدين وأتباعه إلى الأول واستدلوا عليهِ بأن اللفظ يتغير بحسب تغيُّر الصورة في الذِّهن؛ فإن مَنْ رأى شَبحاً من بعيد وظَنَّه حَجراً أطلق عليه لفظ الحجر؛ فإذا دَنا منه وظنَّه شجرا أطلق عليه لفظ الشجر؛ فإذا دَنَا وظنَّه فرسا أطلق عليه اسم الفرس؛ فإذا تحقَّق أنه إنسان أطلق عليه لفظَ الإنسان فَبَانَ بهذا أن إطلاقَ اللفظ دائر مع المعاني الذهنيَّة دون الخارجية؛ فدل على أن الوضْعَ للمعنى الذهني لا الخارجي.

وأجاب صاحبُ التحصيل عن هذا بأنه إنما دار مع المعاني الذِّهنية لاعْتقاد أنها في الخارج كذلك لا لِمُجرَّد اختلافِها في الذهن.قال الإسنوي في شرح منهاج الإمام البيضاوي: وهو جواب ظاهر.

قال ويظهرُ أن يُقال: إن اللفظ موضوع بإزاءِ المعنى من حيث هو مع قَطْعِ النظر عن كونه ذهنيا أو خارجيا فإن حصولَ المعنى في الخارج والذهن من الأوصاف الزائدة على المعنى، واللفظُ إنما وُضِعَ للمعنى من غير تقييده بوَصْفٍ زائد.ثم إن الموضوعَ له قد لا يُوجد إلا في الذهن فقط كالعلم ونحوه. انتهى."[37].

على أن الخطأ في الموجودات الخارجية هو خطأ في غالبه ناتج عن الوهم؛ كمن رأى فرسا فقال:هذا حمار ظنا منه ذلك، والموجودات الخارجية ثابتة في الواقع المدرك بالحس والمشاهدة، فالخطأ في الأسماء الدالة على الأعيان فيه قليل، على عكس ذلك فإن الخطأ في المفاهيم كثير لأنها ليست ثابتة بل هي متغيرة سريعة الاستحالة، لأن المفاهيم هي من بناء الإنسان ذاته لأنها في الغالب مترتبة على إثبات نسب بين الموجودات وهنا يقع الانحراف ولنضرب مثلا بقضايا التوحيد مثلا : فالله دال على الواجب الوجود، والأصنام من جملة ممكنات الوجود. فإثبات مفهوم الألوهية للأصنام هو من فعل أهل الجاهلية بلا أثارة من علم فسميت آلهة.

### 3.3. الواقع اللغوي قبل مجيء القرآن:

فاللغة واصفة لموجودات ومفاهيم، هي مرآة للعقائد والأفكار السائدة وقد كان العرب قبل مجيء الإسلام على إرث من دين آبائهم كما قال ابن فارس:" كَانَتْ العربُ فِي جاهليتها عَلَى إرثٍ من إرث آبائهم فِي لُغاتهم، وآدابهم، ونسائكهم، وقَرابينهم. فلما جاءَ الله جلّ ثناؤه بالإسلام حالت أحوالٌ، ونُسِخَت دِيانات، وأبطلت أمورٌ، ونُقِلت من اللغة ألفاظ من مواضعَ إِلَى مواضع أخَر بزيادات زيدت، وشرائع شُرعت، وشرائط شُرطت. فَعفَّى الآخرُ الأوّلَ،...فصار الَّذِي نشأ عَلَيْهِ آباؤهم ونشأوا عَلَيْهِ كَأَن لَمْ يكن."[38].

ولنبين الواقع اللغوي قبل نزول القرآن كالآتي:

دوال ترجع إلى موجودات خارجية.

دوال ترجع إلى مفاهيم.

والتغير الذي يحدث في اللغة نوعان: تغير التحويل. أو تغير التبديل.

وذلك لأنه "ليس من صفة الدوال والمدلولات الاستقرار؛ لأنها قد تنقل من مواضعها المعجمية فتحوّل دوال عن مدلولاتها الأصلية، أو تحول مدلولات عن دوالها الأصلية، وتسند إلى غيرها، بل قد تبلى دوال ومدلولات ببلى المراجع التي ترتبط بها، فتصبح إذا كانت مدونة معالم تاريخية ذات أحياز منسية في

بطون المعاجم التي دونت فيها ألفاظ اللغة في فترة أو فترات ما من تاريخها. وتحويل الدوال والمدلولات عن مواضعها وبلاها مؤديان إلى تولد وحدات معجمية جديدة؛ فإن التحويل نفسه توليد. وأما البلى فغالبا ما يسببه تطور واقع الجماعة اللغوية ، لأن التطور يسقط أنماطا من الموجودات والمفاهيم، ويولد أنماطا جديدة، وما يسقط تسقط تسمياته من الاستعمال، وما يولد تولد له تسميات جديدة."[39].

قبل أن نفصل في التغير الذي حصل في اللغة عند نزول القرآن لابد من الرجوع إلى تفريع متقدم، وهو مسألة وضع اللغة، والغرض ليس هو مناقشة القضية بل هو البناء على الرأيين المشهورين من أن اللغة: تواضع و مواضعة. أو وحي و إلهام.

فعلى الرأي الأول؛ تكون الألفاظ الواردة من جهة الشرع وضعا مخالفا للوضع الأول؛ وذلك من جهة الحاجة إلى دوال جديدة ترجع إلى موجودات ومفاهيم حادثة. أو تحويل دوال لموجودات ومفاهيم سائدة إلى موجودات ومفاهيم حادثة للعلاقة بين الاثنين. إذن الوضع وضع مستأنف أو وضع محول. فالأول: التوليد والثاني: النقل أو المجاز.

وعلى القول بأن اللغة إلهام ووحي، فإن الوحي والشرع هو تصحيح العلاقة بين اللغة والموجودات والمفاهيم؛ بردها إلى الفطرة والوحي الأول؛ وذلك بنفي الدخيل، والشوائب، وشرط الشروط، وإدخال ما يجب إدخاله، واعتبار ما يجب اعتباره، وإهمال ما يجب إهماله من اللغة.

ومن العجيب أن القائلين بالوضع كالمعتزلة هم القائلون بالنقل، كما أن القائلين بالإلهام كالأشاعرة هم القائلون بعدم النقل.

فالمعجم القرآني على القول الأول؛ إما هو موضوعات حادثة، أو محولة؛ إما لعلاقة أو لا. وعلى القول الثاني هو تصرف في الألفاظ على نحو تصرف العرف في بعض ألفاظها؛ إما بتوسيع الدلالة، أو تخصيصها، بإدخال ما يجب إدخاله شرعا، وإهمال ما يجب إهماله، ونفي ما يجب نفيه، وهذا هو الأقرب و الله أعلم.

## 4. خاتمة

نخلص في الأخير إلى أن الألفاظ القرآنية هي من المعجم العام، وخصوصيتها خصوصية عرفية ترجع إلى عرف المتكلم، وما قصد إليه من المقاصد؛ كبيان الشرعيات، والتكاليف، وهذه العرفية تعرف بالحال، و المقال، ويوقف عليها بالاستقراء، وهي ليست كلية بل هي أغلبية. وأما اللغة المختصة فعمادها المعجم المختص المبني على المصطلحات التي تكون فيها أحادية الدلالة في جميع المحال، بخلاف الكلام المبني على المعجم العام يُرجع في بيان ألفاظه إلى السياق، وما يحتف به من القرائن، والمقاصد في البيان، فيعطى كل لفظ في محله ما يناسبه من المعنى .

وأن القرآن ورد على اللغة إما بوضع جديد، أو بنقل محض، أو بنقل لعلاقة على قول القائلين أن اللغة وضع ومواضعة. وعلى القول الثاني أنها وحي فإن القرآن تصرف في اللغة كتصرف العرف في بعض ألفاظها بتخصيص، أو توسيع، وغير ذلك من التصرفات، وهذا أقرب؛ وعليه فالمعجم القرآني ألفاظه هي

من المعجم عام.

## 5. قائمة المراجع:


- الجوهري، إ. ب. ح. (1990). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (4 ط، م 7). بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.
- البطليوسي، أ. ب. (2008). شرح الشعراء الستة الجاهليين (1 ط، م 1). بيروت: ناصيف سليمان.
- بن مراد، إ. (1992). المصطلحية وعلم المعجم. المعجمية، 1(8)، 5–15.
- دراز، ع. ا. (2005). النبأ العظيم (1 ط، م 1). الكويت: دار القلم.
- أبو الفضل إبراهيم، م. (1984). ديوان امرئ القيس (4 ط، م 1). القاهرة: دار المعارف .
- الكناني، ع. ب. م. (1979). تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (1 ط، م 2). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن القيم، م. (1970). المنار المنيف في الصحيح والضعيف (1 ط، م 1). حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.
- ابن فارس، أ. ب. ف. (1997). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (1 ط، م 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزركشي، م. ب. ب. ع. ا. (1993). البحر المحيط في أصول الفقه (1 ط، م 6). مصر: دار الكتبي.
- بن مراد، إ. (1994). مقدمة لنظرية المعجم. المعجمية، 1(9)، 29–81.
- السيوطي، ع. ا. ب. أ. ب. (1997). المزهر في علوم اللغة وأنواعها (1 ط، م 2). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأصفهاني، ا. ب. م. (1991). المفردات في غريب القرآن (1 ط، م 1). دمشق: دار القلم.
- بن مراد، إ. (2009). المعجم بين النظرية والتطبيق. كرسي مارغريت واير هاوزر، 1(1)، 1–29.
- ابن تيمية، أ. ب. ع. ا. (1980). مقدمة في أصول التفسير (1 ط، م 1). بيروت، لبنان: دار مكتبة الحياة.
- ابن فارس، أ. ب. ف. (1979). معجم مقاييس اللغة (م 6). دار الفكر.
- الشنقيطي، م. ا. (2005). منع جواز المجاز للتعبد والإعجاز (1 ط، م 1). السعودية: عالم الفوائد.
- ابن خلدون، ع. ا. (1988). مقدمة ابن خلدون (2 ط، م 1). بيروت: دار الفكر.


## 6. الهوامش والإحالات:

[1] النحل: 44.

[2] مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين ابن تيمية، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1980، ص9.

[3] المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق بيروت، ط1، 1412هـ، ج1، ص54.

[4] معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس ،تح: عبد السلام هارون، دار الفكر ، ج4ص239.

[5] الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت لبنان،ط4، 1990، ج5، ص1980.

[6] الصحاح، ج5/1981.

[7] معجم مقاييس اللغة ج 4، ص240.

[8] المفردات في غريب القرآن، ج2،ص420.

[9] المصدر نفسه، ج2،ص420.
[10] الصحاح ، ج5،ص1981.
[11] المفردات في غريب القرآن، ج2،ص420.
[12] المصدر نفسه ،ج2،ص420.
[13] معجم مقاييس اللغة، ج4،ص241.
[14] الصحاح ،ج5،ص1981/1982 .
[15] المصدر نفسه ،ج1/33.
[16] ينظر: المعجم العربي بين النظرية والتطبيق، إبراهيم بن مراد، مجلة كرسي مارغريت واير هاوزر، الجامعة الأمريكية، بيروت، سنة 2009 ص10، ومقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية، ع 9/10،سنة 1994،ص29.
[17] ينظر: المصطلحية وعلم المعجم، إبراهيم ابن مراد، مجلة المعجمية، ع 8 سنة 1992،ص5/6.
[18] ينظر: المرجع نفسه، ص6.
[19] ينظر تفصيل ذلك: المرجع نفسه ،ص7.
[20] ديوان امرئ القيس بشرح الشنتمري، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف،القاهرة ،ط5،ص137.
[21] شرح الشعراء الستة الجاهليين، أبو بكر البطليوسي، تح: ناصيف سليمان، ط1، بيروت، سنة 2008م، ج1،ص201.
[22] مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، تح:خليل شحادة، دار الفكر، بيروت ط2، 1408هـ- 1988، ص797.
[23] تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ابن عراق الكناني، تح: عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية - بيروت،ط1، 1399هـ ج1،ص6.
[24] النجم: 3-4.
[25] المنار المنيف في الصحيح والضعيف ابن قيم الجوزية، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1390هـ، ص61.
[26] الطارق: 13-14.
[27] منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، ص11/10
[28] القمر: 17
[29] النبأ العظيم، محمد بن عبد الله دراز، دار القلم، 1426هـ، ص147.
[30] إبراهيم: 4
[31] ينظر: البحر المحيط، بدر الدين الزركشي، دار الكتبي، ط1، 1414هـ، ج2، ص156 إلى ص165.
[32] المصطلحية وعلم المعجم، إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية،ع 8 سنة 1992، ص9.
[33] المرجع نفسه ص9.
[34] المرجع نفسه ص9.
[35] المرجع نفسه ص9.
[36] المرجع نفسه ص12.
[37] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1418هـ، ج1 ص42.
[38] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، الناشر: محمد علي بيضون،ط1، 1418هـ، ص 44.
[39] المصطلحية وعلم المعجم، إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية ع 8 سنة 1992، ص12.